

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الفصل الأول
	الإطار القانوني لتسليم المجرمين
٣١	١٨ - تمهيد وتقسيم
٣١	المبحث الأول : ماهية تسليم المجرمين
٣٢	١٩ - تقسيم
٣٢	المطلب الأول : التعريف بنظام تسليم المجرمين
٣٢	٢٠ - تقسيم
٣٢	أولاً - مفهوم التسليم
٣٢	٢١ - تعريف التسليم وخصائصه
٣٦	٢٢ - حالات التسليم
٣٧	٢٣ - مبررات التسليم
٣٨	٢٤ - التطور التاريخي للتسليم
٤٣	ثانياً - الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين
٤٣	٢٥ - مشكلة الطبيعة القانونية للتسليم
٤٤	٢٦ - الطبيعة السيادية للتسليم (التسليم عمل إداري)
٤٧	٢٧ - الطبيعة القضائية للتسليم
٤٨	٢٨ - معايير الطبيعة القضائية للتسليم
٤٨	٢٨ مكرراً - المعيار العضوي
٥٠	٢٩ - المعيار الموضوعي
٥٣	٣٠ - معيار كفالة حقوق الدفاع
٥٥	٣١ - الطبيعة المختلطة للتسليم

- ٥٧ -٣٢- دور وزير العدل في مرحلة تلقي طلب التسليم
- ٥٩ -٣٣- دور السلطة التنفيذية في مرحلة صدور قرار التسليم ..
- ٥٩ - ٣٤- دور القضاء في نظر طلب التسليم
- ٣٥ - صعوبة استخلاص طبيعة قانونية محددة للتسليم :
- ٦٣ (التسليم نظام ذو طبيعة خاصة)
- المطلب الثاني : تمييز التسليم عن الأنظمة المشابهة
- ٦٦ التسليم (المستتر)
- ٦٦ - ٣٦- إشكالية التسليم (المستتر) L'extradition déguisée .
- ٦٧ - ٣٧- طرد الشخص المتواجد في إقليم الدولة
- ٦٩ - ٣٨- تسليم أحد اللاجئين بالعنف أو الحيلة
- ٧٠ - ٣٩- مدى مشروعية التسليم المستتر
- ٧٣ المبحث الثاني : مصادر النظام القانوني للتسليم
- ٧٣ - ٤٠- تعدد مصادر التسليم وإحتمال التنازع فيما بينها
- ٧٤ المطلب الأول : تعدد مصادر التسليم
- ٧٤ - ٤١- تحديد مصادر التسليم
- ٧٤ - أولاً- المصادر القاعدية
- ٧٤ - ٤٢- (١) الاتفاقيات الدولية
- ٧٧ - ٤٣- اتفاقيات تسليم المجرمين التي ترتبط بها مصر
- ٧٩ ١ - الاتفاقيات الثنائية التي ترتبط بها مصر في مجال التسليم
- ٨٣ ٢ - الاتفاقيات الإقليمية التي ترتبط بها مصر في مجال التسليم
- ٨٣ ٣ - الاتفاقيات العالمية التي ترتبط بها مصر في مجال التسليم
- ٨٤ - ٤٤- (٢) التشريع الوطني

٨٧	٤٥ - أثر التشريع الوطني على وحدة النظام القانوني للتسليم .
٨٩	٤٦ - (٣) قرارات الجهات القضائية الدولية
٩٣	ثانياً - المصادر غير القاعدية
٩٣	٤٧ - (١) المعاملة بالمثل
٩٦	٤٨ - تطبيقات لشرط المعاملة بالمثل
٩٧	٤٩ - تقدير شرط المعاملة بالمثل
٩٨	٥٠ - (٢) قرارات المنظمات الدولية
٩٨	٥١ - قضية إخممان
٩٩	٥٢ - قضية لو كيربي
١٠٢	٥٣ - هل تعتبر قرارات مجلس الأمن مصدراً للتسليم
١٠٥	المطلب الثاني: ازدواجية المعاهدات الدولية والتشريع الوطني
١٠٥	٥٤ - وضع المشكلة
	أولاً - طبيعة الصلة بين المعاهدات الدولية والتشريع الوطني
١٠٦	بصفة عامة
١٠٦	٥٥ - موقف الفقه
	٥٦ - دور المشرع الوطني في تحديد الصلة بين المعاهدات
١٠٨	الدولية والقانون الداخلي
	٥٧ - القيمة القانونية للمعاهدات الدولية في ظل النظام القانوني
١١٠	المصري
١١٢	٥٨ - موقف القضاء المصري
	ثانياً - حكم تعارض المعاهدات الدولية مع التشريع الوطني في
١١٦	مجال التسليم

٥٩ - نطاق الدور الذي تضطلع به المعاهدات الدولية والتشريع	
الوطني	١١٦
٦٠ - النتائج المترتبة على إعتبار المعاهدات مصدراً أصلياً	
للتسليم	١١٩
٦١ - موقف القضاء الفرنسي	١٢١
٦٢ - مدى جواز التسليم حال تخلف شروطه الإتفاقية الدولية	
وتوافرها في التشريع الوطني	١٢٥
ثانياً - حكم التعارض بين المعاهدة الدولية والتشريع الوطني	
في مجال التسليم	١٢٦
٦٣ - تطبيق المعاهدة كمصدر أصلي على حساب التشريع	
كمصدر إحتياطي	١٢٦
الفصل الثاني	
الشروط اللازمة لإعمال تسليم المجرمين	
٦٤ - تقسيم	١٢٩
المبحث الأول	
الشروط المتعلقة بالجريمة سبب التسليم	
٦٥ - تقسيم	١٣٠
المطلب الأول : الشرط الإيجابي: ازدواج التجريم	١٣٠
أولاً - شرط ازدواج التجريم	١٣٠
٦٦ - التعريف بماهية ازدواج التجريم La double	
ncrimination	١٣٠
٦٧ - أساليب إستيفاء شرط ازدواج التجريم	١٣١

١٣٧	٦٨ - الجرائم المشمولة بالتسليم وفقاً لإتفاقيات دولية عالمية النطاق
١٣٧	٦٩- جرائم المخدرات وغسل الأموال المتحصلة عنها
١٣٨	٧٠- الجرائم المنظمة عبر الوطنية
١٣٩	٧١- جرائم القرصنة الجوية (خطف الطائرات)
١٣٩	٧٢- الجرائم الدولية
١٤١	ثانياً - الصعوبات الناشئة عن أعمال شرط التجريم المزدوج
١٤١	٧٣ - الصعوبات الناشئة عن تباين التكييف القانوني للفعل ..
١٤٣	٧٤ - مدى توافر شرط التجريم المزدوج بشأن بعض الصور الخاصة للجرائم
١٤٨	٧٥ - أثر تخلف البناء القانوني للجريمة على شرط ازدواج التجريم
١٥١	٧٦ - مشكلة الشروط المفترضة
١٥٣	المطلب الثاني : الشرط السلبي إستبعاد بعض الجرائم من نطاق التسليم
١٥٣	٧٧ - تمهيد
١٥٤	أولاً - الجرائم السياسية
١٥٤	٧٨- ماهية الجريمة السياسية وعلّة إستبعادها من نطاق التسليم
١٥٧	٧٩ - صعوبة تعريف الجريمة السياسية
١٦٠	٨٠ - ازدواج النظرة العقابية في مجال الجرائم السياسية
١٦٢	٨١ - معيار تكييف الجريمة السياسية
١٦٤	٨٢ - المفهوم المختار للجريمة السياسية

١٦٨	٨٣ - مفهوم الجريمة السياسية في النظام القانوني المصري ..
	٨٤ - مدى توافر الطابع السياسي لبعض الصور الإجرامية
١٧٠	الملتبسة
١٧١	٨٥- جرائم الإعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج
١٧٤	٨٦- الجرائم المرتبطة بجريمة سياسية
	٨٧ - معيار الإرتباط بين جريمة القانون العام والجريمة
١٧٧	السياسية
	٨٨ - تراجع قاعدة إستبعاد الجرائم المرتبطة بجريمة سياسية
١٨٢	من نطاق التسليم
	٨٩ - إنحسار مفهوم الجريمة السياسية عن جرائم إغتيال
١٨٦	رؤساء الدول وجرائم ما يُعرف بالإرهاب
١٩١	ثانياً - الجرائم العسكرية
١٩١	٩٠ - إمتناع التسليم بشأن الجرائم العسكرية
١٩٤	ثالثاً - الجرائم المالية
١٩٤	٩١ - مدى إمتناع التسليم بشأن الجرائم المالية
	٩٢- وفقاً لأي قانون يتم تكييف الجرائم المستثناة من نطاق
١٩٨	التسليم
	المبحث الثاني : الشروط المتعلقة بالعقوبة
٢٠١
٢٠١	٩٣ - تقسيم
٢٠١	المطلب الأول : ماهية الشروط المتعلقة بالعقوبة
٢٠١	٩٤ - تعداد
٢٠١	٩٥ - الشرط الأول : أن يتعلق الأمر بعقوبة

٢٠٥	٩٦ - الشرط الثاني : أن تتطوى هذه العقوبة على حد أدنى من الجسامة
٢٠٩	٩٧ - الشرط الثالث: أن تكون العقوبة واردة ضمن سلم أو مدارج العقوبات
٢١٠	المطلب الثاني : إسبتعاد بعض العقوبات من نطاق التسليم ..
٢١٠	٩٨ - ماهية هذه العقوبات ومبرر إسبتعادها
٢١٠	٩٨ مكرراً - حظر التسليم بشأن الجرائم المعاقب عليها بالإعدام
٢١٢	٩٩ - جواز التسليم المشروط بشأن الجرائم المعاقب عليها بالإعدام
٢١٦	١٠٠ - حظر التسليم بشأن الجرائم المعاقب عليها بعقوبات بدنية ماسة بكرامة الإنسان
الفصل الثالث	
موانع تسليم المجرمين	
٢١٩	١٠١ - تقسيم
٢٢٠	المبحث الأول : الموانع المتعلقة بالشخص المطلوب تسليمه
٢٢٠	١٠٢ - ماهية هذه الموانع
٢٢٠	المطلب الأول : الموانع المتعلقة بالوطنيين واللاجئين السياسيين
٢٢٠	١٠٣ - قاعدة حظر تسليم الوطنيين
٢٢٣	١٠٤ - التخفيف من الآثار السلبية لقاعدة حظر تسليم الوطنيين
٢٢٣	١٠٥ - قاعدة إما التسليم أو المحاكمة
٢٢٧	١٠٦ - قاعدة التسليم المشروط بإعادة الشخص مرة أخرى إلى دولته (التسليم المؤقت)

المحتويات

الصفحة

- ٢٢٨ ١٠٧ - كيفية إعمال قاعدة حظر تسليم الوطنيين
- ٢٣١ ١٠٨ - مدى جواز تسليم متعددي وعديمي الجنسية
- ٢٣٢ ١٠٩ - مدى جواز تسليم اللاجئين السياسيين
- ٢٣٥ **المطلب الثاني : الموانع المتعلقة بالحصانات الشخصية**
- ١١٠ - مدى جواز تسليم الأشخاص المتمتعين بحصانات
قانونية
- ٢٣٥ ١١١ - تسليم الأشخاص المتمتعين بحصانة عن إحدى الجرائم
المشمولة بإختصاص المحكمة الجنائية الدولية
- ٢٣٧ ١١٢ - تسليم الأشخاص المتمتعين بحصانة عن إحدى جرائم
القانون العام
- ٢٤١ ١١٣ - الحصانات الدبلوماسية
- ٢٤٢ ١١٤ - حصانات رؤساء وملوك الدول
- ٢٤٤ ١١٥ - الحصانات النيابية
- ٢٤٧ ١١٦ - الحصانات الوظيفية المستمدة من نظرية أسباب
الإباحة
- ٢٤٩ ١١٧ - مدى جواز تسليم الأحداث
- ٢٥٠ **المبحث الثاني : الموانع الإجرائية للتسليم**
- ٢٥٢ ١١٨ - تقسيم
- ٢٥٢ **المطلب الأول : موانع التسليم المتعلقة بالإختصاص**
- ٢٥٢ ١١٩ - تقسيم
- ٢٥٢ أولاً - توافر إختصاص الدولة المطلوب منها التسليم
- ٢٥٢ ١٢٠ - طرح المشكلة

٢٥٤	١٢١ - عدم جواز التسليم في الجرائم المرتكبة في إقليم الدولة
٢٥٦	١٢٢ - إشكالية تحديد مكان وقوع الجريمة وفقاً لمبدأ الإقليمية
٢٥٧	١ - وقوع الجريمة بكامل ركنها المادي في إقليم الدولة ...
٢٥٧	٢ - تحقق أحد عناصر الركن المادي فحسب في إقليم الدولة.
٢٥٨	٣ - تحقق «جزء» من عنصر السلوك في إقليم الدولة
	٤ - وقوع جريمة أصلية على إقليم الدولة من جانب شخص في
٢٥٩	الخارج يعتبر فاعلاً لها أو شريكاً فيها
	٥ - البدء في تنفيذ فعل مكون لجريمة الشروع في إقليم
٢٦٠	الدولة.....
٢٦١	١٢٣ - حكم التسليم في الجرائم التي يتم تدويل مكان وقوعها
٢٦١	١ - في مجال الجرائم المركبة
٢٦٢	٢ - في مجال الجرائم المستمرة
٢٦٤	٣ - في مجال جرائم الإعتياد
٢٦٤	٤ - في مجال الجرائم الوقتية (الأنية) متعدية الأثر
	١٢٤ - حكم التسليم في الجرائم المشمولة بإختصاص الدولة
٢٦٦	وفقاً لمعيار آخر من معايير الإختصاص
٢٦٩	ثانياً - إنتفاء إختصاص الدولة طالبة التسليم
٢٦٩	١٢٥ - إنتفاء هذا الإختصاص مانع من موانع التسليم
	١٢٦ - وفقاً لأي قانون يتم تقدير توافر أو إنتفاء إختصاص
٢٧٢	الدولة طالبة
٢٧٣	١٢٧ - طبيعة إختصاص الدولة طالبة

٢٧٤	المطلب الثاني : الموانع المتعلقة بسقوط الدعوى الجنائية ..
٢٧٤	١٢٨ - ماهية هذه الموانع والصعوبات المتعلقة بها
٢٧٥	١٢٩ - تقسيم
٢٧٥	أولاً - الموانع الدائمة للتسليم
	١٣٠ - إمتناع التسليم لسقوط الدعوى الجنائية أو العقوبة
٢٧٥	المحكوم بها بالتقادم
	١٣١ - إمتناع التسليم بسبب التقادم في التشريع الوطني
٢٧٧	والإتفاقيات الدولية
	١٣٢ - الصعوبات الناشئة عن إعمال قاعدة إمتناع التسليم
٢٧٩	بسبب التقادم
٢٨٢	١٣٣ - إمتناع التسليم بسبب سبق الفصل في الدعوى
٢٨٤	١٣٤ - نطاق حظر التسليم بسبب سبق الفصل في الدعوى ..
٢٨٥	١٣٥ - الصعوبات الناشئة عن إعمال قاعدة الحظر
	١٣٦ - مدى جواز رفض التسليم لسبق صدور حكم في
٢٩٠	الجرائم المشمولة بإختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
٢٩٣	١٣٧ - إمتناع التسليم بسبب العفو
٢٩٥	١٣٨ - نطاق العفو المعتبر مانعاً للتسليم
٢٩٧	ثانياً- الموانع العارضة للتسليم
٢٩٧	١٣٩ - ماهية هذه الموانع
٢٩٧	١٤٠ - عدم كفاية الأدلة الواردة في طلب التسليم
٢٩٩	١٤١ - حالة التسليم لأجل تنفيذ الحكم الصادر بالإدانة
٣٠٢	١٤٢ - حالة التسليم لأجل الملاحقة
٣٠٧	١٤٣ - عدم كفاية الضمانات المتعلقة بحقوق الإنسان

الصفحة	المحتويات
٣٠٧	١٤٤ - الضمانات المتعلقة بعدم التمييز
٣١٠	١٤٥ - الضمانات المتعلقة بالمحاكمة المنصفة
٣١٢	١٤٦ - إمتناع التسليم بسبب الإتهام المترامن
٣١٥	الخاتمة
٣٤٩	قائمة المراجع
٣٥٤	قائمة الاختصارات المستخدمة
٣٥٥	قائمة المحتويات